الفصل الحادى عشر

الرقابة على الصحف

الرقابة على الصحف صنفان : صنف يقوم على رقابة مواد الصحيفة قبل طبعها وصنف آخر يقوم على رقابة ما تنشره الجريدة بعد طبعها . وفى البلاد الديكتاتورية تقوم الرقابة بنوعيها فى السلم والحرب على السواء . أما فى البلاد الديموقراطية فلا تظهر الرقابة إلا فى إبان الحرب .

ومما يذكر أن الجنرال بونابرت قد أصدر فى يناير سنة ١٧٩٩ أمراً فى ست مواد ينظم به طريقة النشر فى مصر ويعين فيه الرقباء المسئولين عن المنشورات التى كانت تطبعها مطابعه العربية ، والمحررين الذين وكل اليهم تحرير صحيفتيه الفرنسيتين .

غير أن عهد الرقابة الفرنسية لم يحس به المصريون لأن الطباعة

كانت شيئاً لا يعرفونه ، والصحافة التى أصدرتها الحملة كانت صحافة تخص الفرنسيين وحدهم .

وكان محمد على الكبير الذى خلق أمة وحكومة ، يعد من أهم معاونات الصحافة التى أرادها لتثقيف الشعب ، وكانت جريدة الوقائع المصرية التى أصدرها فى سنة ١٨٢٨ شغله الشاغل فى الادارة والتحرير . وقد أثبت الوالى العظيم أنه صحفى بطبعه ، وأنه يستطيع إلى جانب الحرب والسياسة أن يكون مديراً لمؤسسة صحفية عربية هى الأولى من نوعها فى الشرق العربى كله ، فقد عين مديرها وربط حساباتها وفرضها على الأغنياء وكبار الموظفين ، وأهداها تسلية لزوجاته ، وقدمها تحية للعلماء والفقهاء ، وبعث بها لتثقيف تلاميذ المدارس وطلاب البعثات ، وكان يرى فى صحيفته الوقائع « شيئاً رقيقاً لطيفاً وليس بالشىء الذى يعطى بالاكراه بل إنما هو يعطى بتدلل » . فاذا تم للباشا تهيئة أسباب الطمأنينة للوقائع المصرية وهى من وسائله الحكومية المدللة ، أثبت أنه محرر من الطراز الأول فكان رقيباً على محرريها وهو أول رقيب عرفته مصر ، فهو يوعز بالخبر والمقال ويراجع كل موضوع ، ولا يستطيع كاتب مهما يبلغ شأوه أن ينشر حرفا من غير موافقة ولى النعم ، وكان يعاقب المحرر إذا بدا منه أى تقصير ، وهو من أنصار التركيز والاختصار

فقد أرسل إلى مدير الوقائع خبراً لينشره فرده المدير إلى الأعتاب مبدياً ملاحظة على قصر الخبر فكتب اليه الباشا يقول « اطلعت على خطابكم الذى تقولون فيه إنكم استقللتم ما أرسلناه لكم لتنشروه فى الوقائع وأنكم أعدتموه لنا لنزيد فيه . إنك يا هذا رجل مبتل بالثرثرة » .

أما فى عهد سعيد باشا فقد وضح موقف الحكومة من الصحافة وخاصة الصحف الأجنبية فصدرت تشريعات كان من أهمها تشريع يحظر على الجرائد نقد الحكومة ويشترط على المحرر أن يقدم لمكتب الصحافة الأصول للموافقة عليها ، وذلك تجنباً لأذاعة الأخبار الباطلة ،وكان هذا المكتب ملحقاً بنظارة الخارجية

غير أنه قد اختلفت معاملة الرقيب للطابعين والناشرين ، فقد التزم أقصى الشدة مع الناشرين والصحفيين المصريين ، أما الناشرون والصحفيون الأجانب فكان سعيد باشا رفيقاً بهم كل الرفق ، ولقد فتح أحدهم مطبعة من غير إذن ، ونشر صحفاً من غير ترخيص وأراد البوليس أن يطبق القانون ويغلق المطبعة ويصادر الصحف ، فكتب اليه سعيد باشا يقول « يامبارك إن الأشياء التى مثل هذا ليست كلها واحدة مثلها تعلموا . إن أصول اليديه الواحدة مرفوع وملغى . افهموا ذلك » ! ؟ وعرف مبارك — أى البوليس — أن للاجانب معاملة

خاصة ، وفيهم المسئولون الايحاء ونفذوا المطلوب !
كذلك كان فى عهد العرابيين رقابة ورقيب .

الرقابة فى الحرب العالمية الاولى

كان من بين الشركات التلغرافية العاملة بمصر شركة ألمانية هى شركة وولف ، وكانت تصدر إذ ذاك جريدة تركية لها خطرها هى جريدة اللوبد العثمانية ، وكانت الشركة والجريدة من أنشط مصادر الأخبار قبل وقوع تلك الحرب ، أى إبان التطورات السياسية التى أدت اليها . وكان همهما منصرفاً إلى بث الدعاية الألمانية والتركية وإظهار انجلترا وحلفائها بمظهر الظالم المعتدى .

ولم تكن الرقابة قد ضربت على الصحف المصرية بعد، ولكن قلم المطبوعات رأى فى اذاعة أنباء هذين المصدرين خطرا على قضية الحلفاء ، وخاصة لأن المصريين كانوا يومئذ يعانون من عنت السياسة الأنجليزية وسوء غايتها ما جعلهم يحسون العطف والميل إلى خصوم الدولة المحتلة لبلادهم وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) .

وإذا قلنا إن قلم المطبوعات لم يكن راضيا عن أخبار شركة وولف وجريدة اللويد العثمانية ، فما نحسب أحداً يغيب عنه أن الأنجليز هم الذين كانوا غاضبين ، ومن ثم أصدر قلم المطبوعات المصرى بلاغا رسميا للصحف المصرية هذا نصه :

« حيث ثبت أن أخبار شركة وولف وجريدة اللويد العثمانية عارية عن الصحة ومبنية على الغرض والتحيز وأنها ترمى إلى التأثير فى النفوس بما يخالف حقيقة الواقع ، وتحدث فى البلاد بذلك عدم الثقة وقلق الخواطر ، قررت الحكومة المصرية ألا ينشر من الآن فى الصحف المصرية شىء ما من الأخبار نقلا عن المصدرين المومأ اليهما »

١٩ - ٨ - ١٩١٤

كان هذا الحادث أول عمل إيجابى فى الرقابة على الصحف المصرية أبان الحرب .

وقد صاحب هذا الضرب من الرقابة على الصحف نوع آخر إيجابى أيضاً ، إذ فرض على الصحف المصرية يومئذ نشر البلاغات الرسمية من الوكالتين البريطانية والفرنسية فى مصر ، وكانت هذه البلاغات عبارة عن دعاية حارة لقضية الحلفاء .

وفى ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٤ نشرت جريدة الأجبشن غازيت

الانجليزية مقالا عنوانه « حول مراقبة المطبوعات » نوهت فيه بانتشار الأخبار الكاذبة ، وطالبت بفرض الرقابة على الصحف لمنع نشر تلك الأخبار المقلقة التى يخشى منها على اضطراب الأمن العام . وقد نشرت بعض الصحف المصرية ترجمة ذلك المقال وأيدت الرأى الذى دعا اليه .

وفى اليوم التالى أى فى أول نوفمبر صدر الأمر بفرض الرقابة على الصحف وعرض بروفاتها قبل الطبع على المراقبين .

وقد نشرت جريدة « الأهرام » فى عددها الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ النبذة التالية :

مراقبة الصحف المصرية

« صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف المصرية وما تكتبه عن الحرب قبل طبعه ، ولم تكن هذه المراقبة موجودة حتى الآن ، ولكنا نوقن أن إيجادها لايراد منه غير منع مايضر ويضل الرأى العام مع احترام الحقائق والحرية المعتدلة ، والأهرام التى ورثت منهج الاعتدال عن مؤسسيها ، وورث صاحبها خطة الدفاع عن مصلحة مصر الحقيقية عن أبيه وعمـــه ، لاتدخر ولا يدخر صاحبها وسعاً فى مواصلة السير فى تلك الطريق القويمة التى انتهجت

لها من يوم نشأتها ، فكانت أقوم السبل الموصلة الى الخير والمبعدة عن الضير ، وعلى هذا نسير ، وبهذا نعمل ، غير حائدين يمنة ولا يسرة . والهداية من الله »

ولا يظن القارىء أن الأحكام العرفية كانت معلنة وقت صدور أمر القائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف المصرية ، فان الحكم العرفى لم يعلن فى مصر إلا فى ٢ نوفمبر من تلك السنة ، أى فى اليوم التالى لتقرير الرقابة على الصحف .

وبدىء فعلا فى تنفيذ الرقابة على الصحف قبل طبعها فى أول نوفمبر ، وكان على كل جريدة أن ترسل « بروفتين » من كل ما تزمع نشره الى المراقب المختص فيراجعه ويقر منه ما يشاء ويحذف ما يشاء ثم يوقع على إحدى البروفتين ويحتفظ بالأخرى للمراجعة بعد صدور الجريدة .

وبدأت الصحف تظهر فى صورة لم يكن الجمهور يألفها من قبل فكانت المقالات يتخللها مساحات بيضاء من أثر قلم الرقيب . وأول بياض فى جريدة الأهرام كان فى العدد الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ ،

وكان من الأشياء التى تكتمها السلطة العسكرية أنباء اعتقال طائفة من المصريين والأتراك الذين اشتهروا بالعداء لانجلترا وإعلان

ذلك والدعوة اليه ، فكانت الصحف تحتال لنشر تلك الأخبار بحيل لطيفة .

ولعل أظرف حوادث تلك الرقابة أن جريدة « الجريدة » التى كان يصدرها الأستاذ الكبير أحمد لطفى السيد باشا ، صدرت فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ومقالها الافتتاحى محذوف برمته ، وكان الرقيب قد ضرب بقلمه الأحمر على جسم المقال دون عنوانه وإمضاء كاتبه وكان ذلك المقال يستغرق عمودين كاملين ، فظهرت « الجريدة » فى ذلك اليوم وليس فيها من المقال الافتتاحى إلا عنوانه وهو « موقفنا الجديد » وتحته رقم واحد. دلالة على أن المقال مسلسل، وأن هذا أول فصل منه ، ثم ظهر فى ذيل العمودين الأبيضين توقيع كاتبه وهو الأستاذ عبد الحميد حمدى .

ولم يكد يظهر هذا العدد حتى بادرت السلطة إلى إرسال الانذار التالى إلى مدير الجريدة وقد أمرت فيه بتعطيل الجريدة يوما . واليك نص الانذار .

جناب المحترم مدير جريدة « الجريدة »

« بأمر جناب اللفتننت جنرال ج . غ . مكنسويل قائد جيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصرى أبلغكم أنه طلب منكم حذف الفصل الافتتاحى من عدد جريدتكم الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر

الجارى ، استبقيتم هذا العنوان وامضاء الكاتب له ، فقد تقرر توقيع الجزاء على جريدتكم بتعطيلها عن الصدور يوماً واحدا انذاراً لكم بعدم العودة الى ذلك فى المستقبل ، مع العلم بأنه يجب عليكم نشر هذا الجواب فى صدر العدد الآتى وبناء عليه لا يصدر عدد يوم السبت المقبل من جريدتكم » .

وأرسل مثل هذا الانذار الى جريدة البروجريه الفرنسية .

ولم تقتصر الرقابة على المطبوعات والصحف التى تصدر فى مصر بل كان ما يرد من الصحف الأجنبية من الخارج لا يوزع إلا إذا أقره الرقيب ، وكانت الصحف الانجليزية تنشر أحيانا ما لا تقر السلطة المحلية نشره فى مصر ، فكان المراقبون يطمسون من تلك الصحف بحبر أسود كثيف مالا يريدون اطلاع قراء تلك الصحف الأجنبية فى مصر عليه .

ومما يذكر أنه قد عرفت « الرقابة » أيام قدماء المصريين وفرضت أول ما فرضت على الصور الكاريكاتورية ، فقد حرصوا على ألا تمس هذه الصور الأخلاق والدين والسياسة وكان عقاب المصور الكاريكاتورى الذى يتجاوز الحدود ، الجلد .

الرقابة فى عهد الحرب العالمية الثانية

كانت هذه الرقابة مصرية ، ولكن السفارة البريطانية وهيئة أركان حرب الجيش البريطانى كانتا توعزان بعدم نشر أشياء حرصا على سلامة الحلفاء وتنفيذا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

ومن بواعث الأسف أن الوزارات المصرية قد استغلت الرقابة — المفروض أنها خاصة بسير الحرب — فى التنكيل بخصومها ومنع نشر آرائهم ، وفى الترويج للسياسة الحزبية .

وكانت الرقابة يومئذ — على نقيض الرقابة فى الحرب العالمية الأولى — تأمر بحذف المقالات والأخبار ، ووضع غيرها محلها ، ولا ترخص بصدور الصحيفة بيضاء . وكانت تراجع الإعلانات والوفيات وتتناولها بالحذف .